التاريخ

30 نوفمبر 2025

واقع عمالة الأطفال في دول الخليج
بين انحسار الظاهرة التقليدية وتحديات العصر الرقمي

المؤتمر العربي رفيع المستوى حول عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية

القاهرة: 3-4 ديسمبر 2025

1

الرفاه الاقتصادي وبنية سوق العمل

البيئة الاقتصادية والاجتماعية:
تتميز دول مجلس التعاون الخليجي ببيئة اقتصادية واجتماعية فريدة ساهمت بشكل جذري في انحسار ظاهرة عمالة الأطفال التقليدية. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع دخل الفرد، وقوة شبكات الضمان الاجتماعي التي تغني الأسر عن الدفع بأبنائها للعمل. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بنية سوق العمل على استقدام العمالة الوافدة للقيام بالأعمال التي قد يمارسها الأطفال في دول أخرى.

سياسات التعليم:
كما تلعب السياسات التعليمية الصارمة دوراً محورياً، حيث توفر دول المجلس تعليماً مجانياً وإلزامياً بجودة عالية، مع حوافز للأسر لضمان استمرار أبنائهم في مقاعد الدراسة حتى المرحلة الثانوية.

1

الرفاه الاقتصادي وبنية سوق العمل

المؤشرات الداعمة لانخفاض الظاهرة

- إلزامية التعليم: نسب التحاق بالمدارس تتجاوز 98% في المراحل الأساسية.
- دخل الأسرة: متوسط دخل مرتفع يزيل "الحاجة الاقتصادية" لعمل الأطفال.
- هيكل العمل: قوانين صارمة تمنع توظيف من هم دون السن القانوني (15-18 سنة).

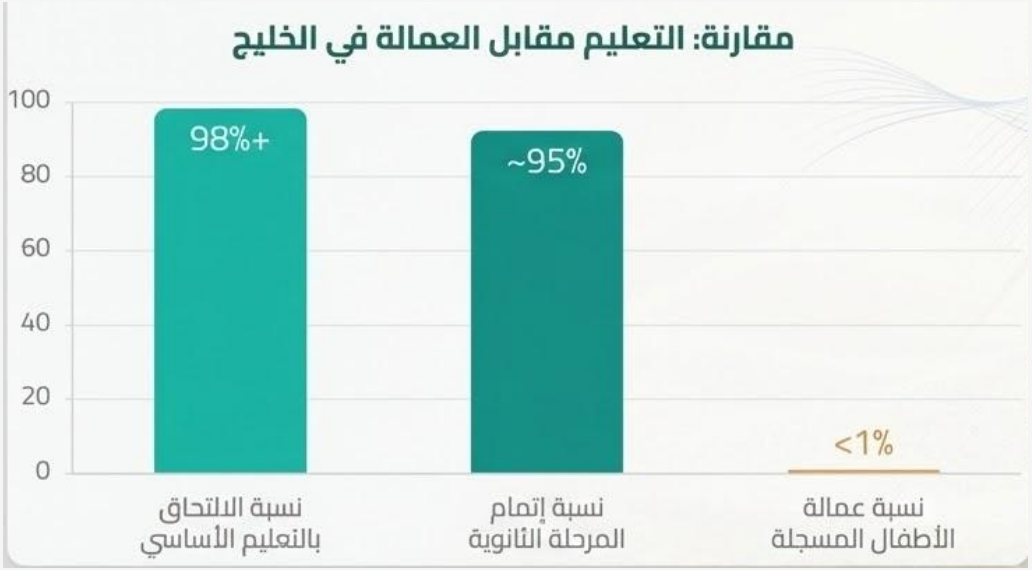

2

المنظومة التشريعية الخليجية

تتميز دول المجلس بوجود ترسانة قانونية شاملة تحظر عمل الأطفال وتفرض عقوبات رادعة.

الإطار التشريعي لمنع عمالة الأطفال في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	التشريعات الأساسية (قوانين العمل والطفل)	العقوبات والتدابير	السن القانوني للعمل
المملكة العربية السعودية	نظام حماية الطفل (مرسوم م/14) نظام العمل (مادة 161-162)	غرامات مالية كبيرة على المنشآت المخالفة، وإغلاق مؤقت، مع تجريم الاتجار بالأشخاص بصرامة.[2]	يمنع تشغيل من هم دون 15 سنة، وضوابط صارمة حتى 18.
الإمارات العربية المتحدة	قانون "وديمة" (قانون اتحادي 3 لسنة 2016) قانون تنظيم علاقات العمل (33 لسنة 2021)	الحبس والغرامة (لا تقل عن 20 ألف درهم) لمن يخالف ضوابط تشغيل الأحداث.	حظر شامل دون 15 سنة. تنظيم "تدريب الأحداث" (15-18) بشروط.
دولة الكويت	قانون حقوق الطفل (21 لسنة 2015) قانون العمل في القطاع الأهلي (6 لسنة 2010)	عقوبات تشمل الغرامات وإلغاء ترخيص المنشأة في حال تكرار المخالفة.[4]	حظر العمل دون 15 سنة.

الإطار التشريعي لمنع عمالة الأطفال في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	التشريعات الأساسية (قوانين العمل والطفل)	العقوبات والتدابير	السن القانوني للعمل
مملكة البحرين	قانون الطفل (37 لسنة 2012) قانون العمل في القطاع الأهلي (36 لسنة 2012)	غرامات وتدابير إدارية صارمة، مع تصنيف البحرين المتقدم في مكافحة الاتجار (Tier 1).	حظر العمل دون 15 سنة.
دولة قطر	قانون العمل (14 لسنة 2004) قانون المستخدمين في المنازل (15 لسنة 2017)	غرامات تصل لآلاف الريالات وعقوبات تشمل الحبس في حالات الاستغلال الجسيم.	حظر العمل دون 16 سنة (إلا في حالات تدريبية خاصة).
سلطنة عمان	قانون الطفل (مرسوم 22/2014) قانون العمل الجديد (مرسوم 53/2023)	عقوبات بالسجن والغرامة، مع تشديد العقوبة في الأعمال الخطرة.	حظر العمل دون 15 سنة.

3 التحديات

عمليات التزوير التي تتم في دول المصدر لبعض وكالات التوظيف الخارجية لجوازات سفر فتيات قاصرات

إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر واستغلال الأطفال

تتعامل دول المجلس بحزم شديد مع جرائم الاتجار بالبشر، وتعتبر استغلال الأطفال في التسول أو العمل القسري خطاً أحمراً. وقد طورت منظومة متكاملة للحماية والرصد.

مراكز الإيواء المتخصصة

إنشاء مراكز متطورة (مثل مراكز "إيواء" في الإمارات والسعودية) تقدم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي للأطفال ضحايا الاستغلال.

تسجيل العقود إلكترونياً

الربط الإلكتروني لعقود العمل يمنع تزوير الأعمار أو تشغيل الأحداث في مهن محظورة دون موافقة رسمية مشروطة.

الرقابة والتفتيش الذكي

استخدام فرق تفتيش مدربة لضبط حالات التسول المنظم أو الاستغلال التجاري للأطفال، مع عقوبات رادعة للمخالفين

أنظمة حماية الأجور (WPS)

تطبيق أنظمة إلكترونية دقيقة لتحويل الرواتب، مما يمنع التشغيل غير الموثق ويضمن الرقابة على أي عمالة غير قانونية، بما فيها الأطفال.

التحديات

عمالة الأطفال الرقمية

Kid Influencers مع تحول التفاعل الاجتماعي إلى المنصات الرقمية، ظهر تحدي عمل الأطفال كمؤثرين أو مشاهير تواصل اجتماعي.

تعتبر دول الخليج من الأسواق الأكثر نشاطاً للمؤثرين. يطرح هذا التحدي تساؤلات قانونية وأخلاقية حول حقوق الطفل في الخصوصية وحمايته من الاستغلال التجاري المبكر تحت غطاء "الشهرة".

إشكاليات هذه الظاهرة:

- غموض الخط الفاصل بين "الهواية" و "العمل".
- تأثير الشهرة المبكرة على الصحة النفسية للطفل.
- الحاجة لسن تشريعات رقمية تحمي أرباح وخصوصية الطفل (على غرار النموذج الفرنسي).

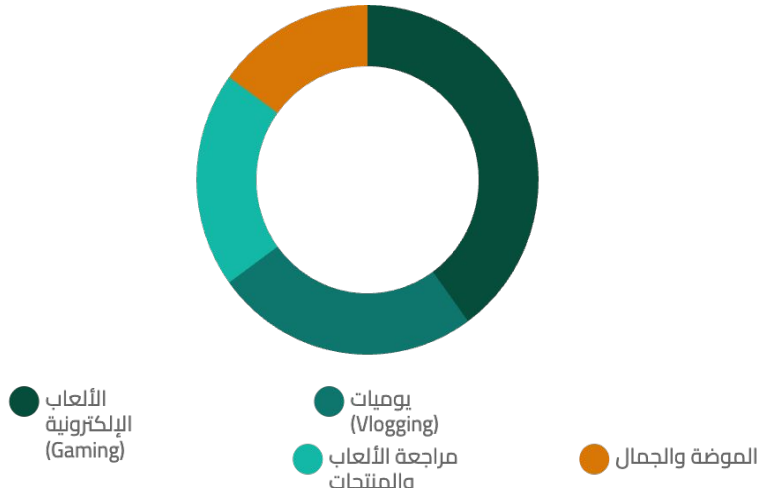

التنظيم التشريعي لعمل الأطفال الرقمي في دول المجلس

الدولة	آلية التنظيم (التراخيص والرقابة)
المملكة العربية السعودية	تفرض "الهيئة العامة لتنظيم الإعلام" ترخيص "موثوق" للإعلانات. يمنع النظام صراحة استغلال الأطفال في إعلانات مسيئة أو تجارية بحتة دون ضوابط، مع عقوبات تشمل غرامات وإغلاق حسابات.
الإمارات العربية المتحدة	يشترط "مجلس الإمارات للإعلام" الحصول على ترخيص مزاولة أنشطة إعلامية. بالنسبة للأطفال، يتطلب الأمر موافقة ولي الأمر وضمان عدم تعارض العمل مع دراسة الطفل أو أخلاقيات المجتمع.
دولة الكويت	ينظم قانون الإعلام الإلكتروني وقرارات وزارة الإعلام الأنشطة الإعلانية. تم مؤخراً فرض ضوابط تلزم "الفاشينستات" والمؤثرين (بما في ذلك من يستخدمون أطفالهم) بالحصول على تراخيص والالتزام بمعايير المحتوى.
مملكة البحرين	تخضع الأنشطة لقانون الصحافة والنشر واللوائح الحديثة لوزارة شؤون الإعلام التي تلزم المؤثرين بتسجيل أنشطتهم التجارية، مع رقابة صارمة على المحتوى المتعلق بالطفل.
دولة قطر	يتطلب الإعلان التجاري عبر التواصل الاجتماعي ترخيصاً، وتشدد قوانين الجرائم الإلكترونية وقانون الطفل على حماية القصر من أي استغلال يمس كرامتهم في المواد المنشورة.
سلطنة عمان	أصدرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لوائح تلزم المعلنين عبر التواصل الاجتماعي بالحصول على ترخيص، مما يضع إطاراً قانونياً يمنع الاستغلال العشوائي للأطفال في الترويج.

أبرز الدروس المستفادة من التجربة الخليجية

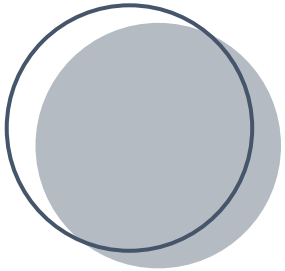

التشريعات وحدها لا تكفي، بل يجب أن يسبقها توفير "بدائل اقتصادية" للأسر.

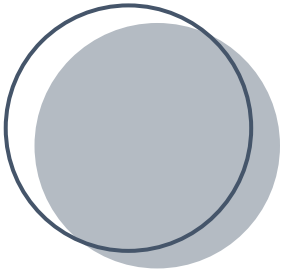

الربط الوثيق بين إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية وبين الحوافز المقدمة للأسر، جعل من المدرسة الخيار الوحيد والجاذب للطفل، بدلاً من العمل

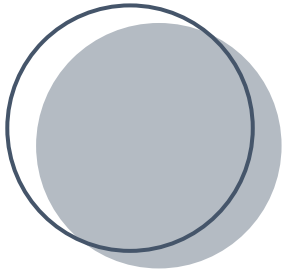

التكييف التشريعي / قدرة التشريعات على التطور لتشمل "الإهمال" و"الاستغلال الإلكتروني" كجزء من عمالة الأطفال،

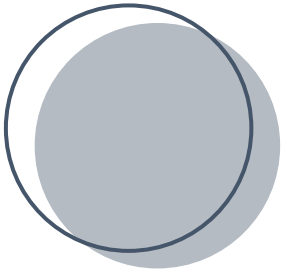

السياسات الذكية والمبتكرة. والقدرة على استخدام التطور التكنولوجي في عمليات الرصد والتتبع

أبرز التوصيات / السياسات المقترحة

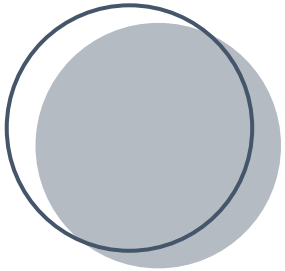

سياسات تنظيم "عمالة الأطفال الرقمية":

- ترخيص عمل الأطفال المؤثرين
- حماية العوائد المالية

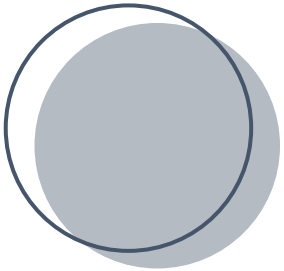

سياسات الحماية الاجتماعية المشروطة:
مثال: ربط المساعدات المالية الحكومية للأسر الفقيرة مع إلزامية التعليم

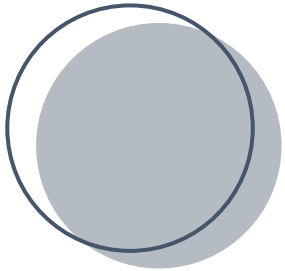

تعزيز الرقابة الذكية:
مثال: استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد أنماط التسول الإلكتروني أو العمل القسري او التزوير

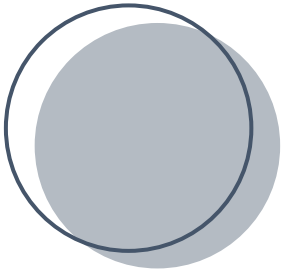

برامج للتمهين الآمن (للفئة العمرية 15-18)
مثال: طرح سياسات "التدريب المهني المنظم" للمراهقين ضمن بيئات عمل آمنة ومراقبة حكومياً، لكسب المهارات دون التعرض للاستغلال (نموذج الدمج بين التعليم والعمل).

شكرا لحسن استماعكم

www.gcclsa.org